

Distr.: General
17 July 2014

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون
البند ١١٨ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٤

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/68/L.53)]

٣٠٠/٦٨ - الوثيقة الختامية لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالاستعراض والتقييم الشاملين للتقدم المحرز في الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها

إن الجمعية العامة

تعتمد الوثيقة الختامية التالية:

الوثيقة الختامية لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالاستعراض والتقييم الشاملين للتقدم المحرز في الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها

نحن، الوزراء وممثلي الدول والحكومات ورؤساء الوفود، المجتمعين في الأمم المتحدة في ١٠ و ١١ تموز/يوليه ٢٠١٤ للنظر في التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المعلنة في الإعلان السياسي الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٢/٦٦ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١،

تكثيف جهودنا من أجل تخليص العالم من عبء الأمراض غير المعدية الذي يمكن تجنبه

١ - نعيد تأكيد الإعلان السياسي الذي حفز على العمل والذي ينطوي على إمكانات كبيرة لتحقيق نتائج مستدامة أفضل في مجال الصحة والتنمية البشرية؛

٢ - نعيد تأكيد التزامنا بالتصدي لعبء الأمراض غير المعدية وخطورها على الصعيد العالمي، وهو ما يشكل أحد أكبر التحديات الماثلة أمام التنمية في القرن



الرجاء إعادة الاستعمال

13-45743



الحادي والعشرين ويقوض التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أرجاء العالم ويخل بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ويمكن أن يؤدي إلى تزايد أوجه التفاوت داخل البلدان وبينها وبين الشعوب؛

٣ - نكرر تأكيد أن أكثر الأمراض غير المعدية انتشاراً، ولا سيما أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة وداء السكري، ترتبط بصفة رئيسية بأربعة عوامل خطر شائعة، هي استخدام التبغ وتعاطي الكحول على نحو ضار واتباع أنماط تغذية غير صحية والحمول البدني؛

٤ - نكرر الإعراب عن قلقنا إزاء ارتفاع مستويات البدانة في مختلف المناطق، بخاصة بين الأطفال والشباب؛

٥ - نسلم بأن الحالة العقلية والعصبية تشكل سبباً هاماً من أسباب الاعتلال وتؤدي إلى زيادة عبء الأمراض غير المعدية على الصعيد العالمي ويلزم إتاحة برامج وتدابير فعالة لتوفير الرعاية الصحية للمصابين بها على نحو منصف، على النحو الموصوف في خطة العمل الشاملة للصحة العقلية لمنظمة الصحة العالمية للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠^(١)؛

٦ - نشير إلى إعلان موسكو الذي اعتمد في المؤتمر الوزاري العالمي الأول المعني بأنماط الحياة الصحية ومكافحة الأمراض غير المعدية الذي عقد في نيسان/أبريل ٢٠١١^(٢) وإلى جميع المبادرات الإقليمية المضطلع بها بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، بما في ذلك إعلان رؤساء دول وحكومات الجماعة الكاريبية المعنون "متحدون لوقف وباء الأمراض المزمنة غير المعدية" الذي اعتمد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ وإعلان ليبرفيل بشأن الصحة والبيئة في أفريقيا الذي اعتمد في آب/أغسطس ٢٠٠٨ وبيان رؤساء حكومات الكمنولث بشأن إجراءات مكافحة الأمراض غير المعدية الذي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ وإعلان الالتزام لمؤتمر القمة الخامس للأمريكتين الذي اعتمد في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وإعلان بارما بشأن البيئة والصحة الذي اعتمدته الدول الأعضاء في المنطقة الأوروبية لمنظمة الصحة العالمية في آذار/مارس ٢٠١٠ وإعلان دبي بشأن داء السكري والأمراض المزمنة غير المعدية في الشرق الأوسط ومنطقة شمال أفريقيا الذي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

(١) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة WHA66/2013/REC/1.

(٢) A/65/859، المرفق.

والميثاق الأوروبي بشأن مكافحة السممة الذي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦
ونداء أوروبا للعمل بشأن السممة الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١١ وبيان هونيارا بشأن
التصدي للتحديات التي تمثلها الأمراض غير المعدية في منطقة المحيط الهادئ الذي
اعتمد في تموز/يوليه ٢٠١١؛

الترقيم: التقدم المحرز منذ عام ٢٠١١

٧ - نرحب بقيام منظمة الصحة العالمية، عملاً بالفقرة ٦١ من الإعلان السياسي،
بوضع إطار عالمي شامل للرصد بما يشمل مجموعة الأهداف العالمية الطوعية التسعة
التي يتعين تحقيقها بحلول عام ٢٠٢٥ ومجموعة مؤشرات تتألف من ٢٥ مؤشراً ينبغي
تطبيقها في جميع الظروف الإقليمية والقطرية لرصد الاتجاهات وتقييم التقدم المحرز في
تنفيذ الاستراتيجيات والخطط الوطنية المتعلقة بالأمراض غير المعدية وبقيام جمعية
الصحة العالمية باعتماد الإطار؛

٨ - نرحب أيضاً باعتماد جمعية الصحة العالمية لخطة العمل العالمية للوقاية من
الأمراض غير المعدية ومكافحتها للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠^(١) واعتمادها لمؤشرات خطة
العمل التسعة للاستعانة بها في الإبلاغ عن التقدم المحرز في عملية تنفيذ خطة
العمل العالمية؛

٩ - نرحب بإنشاء فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالوقاية
من الأمراض غير المعدية ومكافحتها وباعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اختصاصاتها في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤؛

١٠ - نرحب بالطلب إلى المدير العام لمنظمة الصحة العالمية أن يعد، بالتشاور مع
الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة وغير ذلك من الجهات المعنية حسب
الاقتضاء، وفي حدود الموارد المتاحة، إطاراً للعمل على الصعيد القطري، وكيف حسب
السياقات المختلفة، لكي تنظر فيه جمعية الصحة العالمية في دورتها الثامنة والستين، مع
أخذ بيان هلسنكي بشأن إدماج الصحة في كل السياسات الذي اعتمد في المؤتمر
العالمي الثامن للنهوض بالصحة بهدف دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحسين الصحة
وكفالة حماية الصحة والإنصاف في مجال الصحة وفعالية النظم الصحية بعين الاعتبار،
بسبب منها العمل المشترك في جميع القطاعات بشأن محددات الصحة وعوامل الخطر
المرتبطة بالأمراض غير المعدية، استناداً إلى أفضل المعارف والأدلة المتاحة؛

١١ - نرحب أيضا باعتماد جمعية الصحة العالمية لاختصاصات آلية التنسيق العالمية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها؛

١٢ - نقر بالتقدم الملحوظ الذي أحرز منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ على الصعيد الوطني، بما في ذلك زيادة نسبة البلدان التي لديها سياسة وطنية يجري العمل بها في مجال الأمراض غير المعدية وميزانية من أجل تنفيذها من ٣٢ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٥٠ في المائة في عام ٢٠١٣؛

١٣ - نقر بأن التقدم المحرز في الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها لم يكن كافيا وكان متباينا بشدة ويعزى ذلك جزئيا إلى تعقيد تلك الأمراض وطابعها العسير وأن من الضروري مواصلة بذل الجهود وتكثيفها من أجل تخليص العالم من عبء الأمراض غير المعدية الذي يمكن تجنبه؛

١٤ - نقر بأنه، على الرغم من بعض أوجه التحسن، لم تحول الالتزامات بتشجيع السياسات والخطط الوطنية المتعددة القطاعات أو وضعها أو دعمها وتعزيزها لغرض الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها بحلول عام ٢٠١٣ وزيادة الاعتمادات المخصصة في الميزانية للتصدي للأمراض غير المعدية وإيلاء الأولوية لها إلى أفعال في كثير من الأحيان بفعل عدد من العوامل، بما في ذلك نقص القدرات الوطنية؛

١٥ - نقر بأن بلدانا عديدة، لا سيما البلدان النامية، تعمل جاهدة للانتقال من الالتزام إلى الفعل، وفي هذا الصدد نكرر دعوتنا إلى الدول الأعضاء أن تنظر في تنفيذ سياسات وتدابير تستند إلى الأدلة ميسورة التكلفة وفعالة من حيث التكلفة وشاملة لمختلف الفئات السكانية ولقطاعات متعددة، حسب الاقتضاء وفي إطار سياقات وطنية، بما في ذلك الحد من عوامل الخطر القابلة للتغيير المرتبطة بالأمراض غير المعدية على النحو الموصوف في التذييل ٣ لخطة العمل العالمية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠؛

١٦ - نقر بأن هناك تدابير ميسورة التكلفة للحد من المخاطر الصحية البيئية والمهنية وبأن ترتيب تلك التدابير حسب الأولوية وتنفيذها وفقا للظروف الوطنية يمكن أن يسهم في الحد من عبء الأمراض غير المعدية؛

١٧ - نكرر دعوتنا إلى الدول الأعضاء أن تنظر، حسب الاقتضاء ووفقا للظروف الوطنية، في تنفيذ الخيارات المتاحة في مجال السياسات المتعلقة بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها وتدابير فعالة من حيث التكلفة ميسورة التكلفة وشاملة لقطاعات

متعددة في هذا المجال^(٣) لبلوغ الأهداف العالمية الطوعية التسعة المتعلقة بالأمراض غير المعدية بحلول عام ٢٠٢٥؛

إعادة تأكيد دورنا القيادي: الالتزامات والإجراءات

١٨ - نعيد تأكيد التزامنا بالنهوض بتنفيذ تدابير متعددة القطاعات وفعالة من حيث التكلفة تشمل جميع الفئات السكانية من أجل الحد من أثر عوامل الخطر السلوكية الأربعة الشائعة المرتبطة بالأمراض غير المعدية، عن طريق تنفيذ الاتفاقات والاستراتيجيات الدولية ذات الصلة بالموضوع والسياسات والتشريعات والأولويات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك التدابير التربوية والتنظيمية والمالية، دون المساس بحق الدول ذات السيادة في تقرير ووضع سياساتها الضريبية وغيرها من السياسات، حيثما اقتضى الأمر ذلك، بإشراك جميع القطاعات المعنية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية، حسب الاقتضاء؛

١٩ - نقر بأن تنفيذ خطة العمل العالمية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠ والاستراتيجية العالمية بشأن أنماط التغذية والنشاط البدني والصحة^(٤) والاستراتيجية العالمية للحد من تعاطي الكحول على نحو ضار^(٥) والاستراتيجية العالمية لتغذية الرضع وصغار الأطفال المشتركة بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومجموعة توصيات منظمة الصحة العالمية بشأن تسويق الأطعمة والمشروبات غير الكحولية للأطفال^(٦)، حسب الاقتضاء، سيعجل بالجهود الرامية إلى الحد من الأمراض غير المعدية، ونكرر دعوتنا إلى الدول الأعضاء أن تحشد الإرادة السياسية والموارد المالية لذلك الغرض؛

٢٠ - نكرر الإعراب عن التزامنا بتعجيل تنفيذ الدول الأطراف في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ^(٧) الاتفاقية، ونشجع البلدان على النظر في أن تصبح أطرافاً في الاتفاقية؛

(٣) كالخيارات والتدابير الواردة في التذييل ٣ لمرفق القرار WHA66.10.

(٤) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة WHA57/2004/REC/1، القرار ٥٧-١٧، المرفق.

(٥) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة WHA63/2010/REC/1، المرفق ٣.

(٦) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة WHA63/2010/REC/1، المرفق ٤.

(٧) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٣٠٢، الرقم ٤١٠٣٢.

٢١ - نحث بالدول الأعضاء اتخاذ خطوات تشمل، حسب الاقتضاء، وضع تشريعات فعالة وهياكل شاملة لعدة قطاعات وعمليات ووسائل وموارد، بما يتيح وضع سياسات مجتمعية تراعي وتعالج الآثار في محددات الصحة وفي حماية الصحة والإنصاف في مجال الصحة وفعالية النظم الصحية وتقيس محددات الصحة وأوجه التفاوت في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فيما يتعلق بالصحة وتتبعها؛

٢٢ - نحث بالدول الأعضاء تنمية قدرات مؤسسية، حسب الاقتضاء، لها معرفة ومهارات مناسبة في مجال تقييم آثار المبادرات المضطلع بها في سياق السياسات في مجال الصحة في جميع القطاعات وإيجاد الحلول والتفاوض بشأن السياسات في جميع القطاعات للتوصل إلى نتائج أفضل من منظور الصحة والإنصاف في مجال الصحة وفعالية النظم الصحية؛

٢٣ - نقر بأهمية التغطية الصحية الشاملة في النظم الصحية الوطنية، ونحث بالدول الأعضاء تعزيز النظم الصحية، بما في ذلك الهياكل الأساسية للرعاية الصحية وتوفير الموارد البشرية لقطاع الصحة والنظم الصحية ونظم الحماية الاجتماعية، وبخاصة في البلدان النامية، بهدف تلبية احتياجات المصابين بالأمراض غير المعدية من الرعاية الصحية طوال حياتهم على نحو فعال ومنصف؛

٢٤ - مواصلة توسيع نطاق التدابير الفعالة من حيث التكلفة التي أثبتت جدواها، حيثما كان ذلك ملائماً، بما يشمل التدابير المحددة في التذييل ٣ لخطة العمل العالمية؛

٢٥ - نكرر تأكيد أهمية زيادة فرص إتاحة برامج فعالة من حيث التكلفة للكشف عن مرض السرطان حسب الأوضاع السائدة على الصعيد الوطني وأهمية دعم زيادة فرص إتاحة لقاحات فعالة من حيث التكلفة للوقاية من حالات الإصابة بالالتهابات المرتبطة بأمراض السرطان، في إطار برامج التحصين الوطنية؛

٢٦ - نسلم بأنه لم يحرز إلا تقدم محدود في تنفيذ الفقرة ٤٤ من مرفق قرار الجمعية العامة ٦٦/٢ وبأنه على الرغم من أن عددا متزايدا من كيانات القطاع الخاص قد بدأ إنتاج منتجات غذائية تتوافق مع اتباع نظام تغذية صحية والترويج لها فإن تلك المنتجات لا تكون عادة ميسورة التكلفة ومتاحة ولا يمكن الوصول إليها على نطاق واسع في جميع المجتمعات المحلية داخل البلدان؛

٢٧ - نواصل تشجيع السياسات الداعمة لإنتاج الأطعمة التي تسهم في اتباع أنماط تغذية صحية وتصنيعها وتيسير الحصول عليها، وإتاحة مزيد من الفرص لاستهلاك المنتجات والأطعمة الزراعية المحلية الصحية، ومن ثم الإسهام في الجهود المبذولة

للتصدي للتحديات التي تطرحها العولمة والاستفادة من الفرص التي تتيحها ولتحقيق الأمن الغذائي والتغذية الكافية؛

٢٨ - نعيد تأكيد ما تقوم به الحكومات من دور بالغ الأهمية في التصدي للتحدي الذي تمثله الأمراض غير المعدية وبما تتحمله من مسؤولية في هذا المجال، بسبل منها العمل مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وسائر قطاعات المجتمع لاستحداث تدابير فعالة من أجل الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها على المستويات العالمية والوطنية والمحلية؛

٢٩ - نشير إلى أن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها على نحو فعال يتطلبان تولي الحكومات أدوارا قيادية واتباع نهج متعددة القطاعات في مجال الصحة، بما في ذلك، عند الاقتضاء، إدراج المسائل المتعلقة بالصحة في جميع السياسات وفي النهج المتبعة على صعيد الحكومة ككل في جميع القطاعات بما يتجاوز قطاع الصحة، مع حماية السياسات في مجال الصحة العامة الرامية إلى الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها من أي تأثير لا داعي له لأي شكل من أشكال تضارب المصالح سواء كان حقيقيا أم متصورا أم محتملا؛

السيبل إلى الأمام: الالتزامات على الصعيد الوطني

٣٠ - نلتزم بالتصدي للأمراض غير المعدية بوصفها مسألة ذات أولوية في خطط التنمية الوطنية، حسب ما يقتضي الحال في السياقات الوطنية وفي خطط التنمية الدولية، وبتخاذ التدابير التالية بالاشتراك مع جميع القطاعات المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، حسب الاقتضاء:

(أ) تعزيز الحوكمة:

١' النظر، بحلول عام ٢٠١٥، في وضع أهداف وطنية لعام ٢٠٢٥ وإعداد مؤشرات في ضوء الأوضاع الوطنية، مع مراعاة الأهداف العالمية الطوعية التسعة المتعلقة بالأمراض غير المعدية، بالاستفادة من الإرشادات التي تقدمها منظمة الصحة العالمية، للتركيز على الجهود المبذولة للتصدي لآثار الأمراض غير المعدية ولتقييم التقدم المحرز في الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها وعوامل الخطر المرتبطة بها ومحدداتها؛

٢' النظر، بحلول عام ٢٠١٥، في وضع سياسات وخطط وطنية في العديد من القطاعات أو تعزيز ما هو قائم منها لبلوغ الأهداف الوطنية بحلول

عام ٢٠٢٥، مع مراعاة خطة العمل العالمية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠؛

٣' مواصلة وضع سياسات عامة وخطط عمل في العديد من القطاعات وتعزيزها وتنفيذها، حسب الاقتضاء، لتعزيز التثقيف الصحي والتوعية بالأمور الصحية، مع التركيز بصفة خاصة على المجموعات السكانية ذات الوعي الصحي المتدني و/أو التي تعاني من عدم الوعي بالأمور الصحية؛

٤' التوعية بالعبء الناجم على الصحة العامة على الصعيد الوطني نتيجة للأمراض غير المعدية والصلة بين الأمراض غير المعدية والفقر والتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

٥' إدماج تدابير للتصدي للأمراض غير المعدية في عمليات التخطيط الصحي والخطط والسياسات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك عمليات تصميم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتنفيذه؛

٦' النظر، حسب الاقتضاء في كل سياق وطني، في إنشاء آلية وطنية متعددة القطاعات، من قبيل اللجان أو الوكالات أو فرق العمل الرفيعة المستوى من أجل التمازج والاتساق في السياسات والمساءلة المتبادلة بين مختلف مجالات صنع السياسات التي تؤثر في الأمراض غير المعدية، بهدف الأخذ بنهج إدراج المسائل المتعلقة بالصحة في جميع السياسات وفي التدابير المتخذة على صعيد الحكومة ككل والمجتمع ككل ورصد محددات الأمراض غير المعدية، بما في ذلك المحددات الاجتماعية والبيئية، والعمل على أساسها؛

٧' تعزيز قدرات وآليات وولايات السلطات المعنية، حسب الاقتضاء، في مجال تيسير العمل وضمان تنفيذه في جميع القطاعات الحكومية؛

٨' تعزيز قدرة وزارات الصحة على ممارسة دور استراتيجي قيادي وتنسيقي في وضع السياسات على نحو يشرك جميع الجهات المعنية على صعيد الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، مع كفالة تلقي مسألة الأمراض غير المعدية استجابة ملائمة منسقة شاملة متكاملة؛

٩' مواومة التعاون الدولي بشأن الأمراض غير المعدية مع الخطط الوطنية فيما يتعلق بالأمراض غير المعدية بهدف زيادة فعالية المعونة والأثر الإنمائي للموارد الخارجية دعماً للجهود في مجال الأمراض غير المعدية؛

١٠. وضع وتنفيذ سياسات وخطط وطنية، حسب الاقتضاء، مع تخصيص موارد مالية وبشرية بصفة خاصة للتصدي للأمراض غير المعدية، تدرج فيها المحددات الاجتماعية؛

(ب) القيام، حسب الاقتضاء، بحلول عام ٢٠١٦، بالتقليل من عوامل الخطر المرتبطة بالأمراض غير المعدية والمحددات الاجتماعية الأساسية بتنفيذ التدابير والخيارات المتاحة في مجال السياسات التي ترمي إلى تهيئة بيئات مؤاتية للصحة، بالاستفادة من الإرشادات الواردة في التذييل ٣ لخطة العمل العالمية؛

(ج) القيام، حسب الاقتضاء، بحلول عام ٢٠١٦، بتعزيز النظم الصحية وتوجيهها للتصدي لمسألة الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها والمحددات الاجتماعية الأساسية من خلال توفير الرعاية الصحية الأولية التي تركز على الإنسان والتغطية الشاملة في النظم الصحية طوال الحياة، بالاستفادة من الإرشادات الواردة في التذييل ٣ لخطة العمل العالمية؛

(د) النظر في الصلة التي يمكن أن تنشأ بين الأمراض غير المعدية وبعض الأمراض المعدية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وندعو إلى القيام، حسب الاقتضاء، بتوحيد إجراءات التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض غير المعدية وإلى إيلاء الاهتمام، في هذا الصدد، إلى الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبخاصة في البلدان التي ترتفع فيها معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وفقا للأولويات الوطنية؛

(هـ) مواصلة النهوض بإدراج الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها في برامج الصحة الجنسية والإنجابية وصحة الأم والطفل، وبخاصة على مستوى الرعاية الصحية الأولية، وفي البرامج المتعلقة بالأمراض المعدية، من قبيل البرامج المتعلقة بداء السل، حسب الاقتضاء؛

(و) النظر في أوجه التشابه بين الأمراض غير المعدية الأكثر شيوعا وغيرها من الحالات على النحو الموصوف في التذييل ١ لخطة العمل العالمية بهدف استحداث تدابير شاملة للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها التي تأخذ بعين الاعتبار أيضا الظروف التي يعيش ويعمل فيها الناس؛

(ز) رصد اتجاهات ومحددات الأمراض غير المعدية وتقييم التقدم المحرز في الوقاية منها ومكافحتها؛

١' تقييم التقدم المحرز صوب بلوغ الأهداف العالمية الطوعية والإبلاغ عن النتائج باستخدام المؤشرات المحددة في إطار الرصد العالمي الشامل، وفقا لجدول زمنية متفق عليها، واستخدام النتائج الواردة من مراقبة المؤشرات الخمسة والعشرين والأهداف الطوعية التسعة وغير ذلك من مصادر البيانات لإرشاد وتوجيه السياسات والبرامج بهدف إحداث أكبر قدر من التأثير للتدابير والاستثمارات في النتائج المتعلقة بالأمراض غير المعدية؛

٢' تقديم المعلومات بشأن الاتجاهات في مجال الأمراض غير المعدية إلى منظمة الصحة العالمية، وفقا للجدول الزمني المتفق عليها بشأن التقدم المحرز في تنفيذ خطط العمل الوطنية وبشأن فعالية السياسات والاستراتيجيات الوطنية، وتنسيق التقارير القطرية مع التحليل العالمي؛

٣' وضع نظم للمراقبة أو تعزيزها، حسب الاقتضاء، لرصد أوجه التفاوت الاجتماعية في ما يتعلق بالأمراض غير المعدية وعوامل الخطر المرتبطة بها كخطوة أولى صوب معالجة أوجه عدم المساواة واتباع نهج تقوم على مراعاة نوع الجنس للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها وتعزيزها استنادا إلى بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والعمر والإعاقة، سعيا إلى التصدي للاختلافات الأساسية بين الرجل والمرأة من حيث التعرض لخطر الإصابة بالأمراض غير المعدية والوفاة الناجمة عنها؛

(ح) مواصلة تعزيز التعاون الدولي لدعم الخطط الوطنية والإقليمية والعالمية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، بوسائل منها تبادل أفضل الممارسات في مجالات تحسين الصحة والتشريعات والأنظمة وتعزيز النظم الصحية وتدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية وتطوير الهياكل الأساسية المناسبة لخدمات الرعاية الصحية وأدوات التشخيص والنهوض باستحداث تكنولوجيات مناسبة ومستدامة بأسعار معقولة وتعميمها ونقلها وفق شروط متفق عليها وإنتاج أدوية ولقاحات آمنة فعالة ميسورة التكلفة عالية الجودة، مع التنويه بالدور القيادي الذي تؤديه منظمة الصحة العالمية باعتبارها، في هذا الصدد، الوكالة المتخصصة الأساسية في مجال الصحة؛

٣١ - مواصلة تعزيز التعاون على الصعيد الدولي بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها للنهوض على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية ببيئة مؤاتية لتيسير

اختيار أنماط وأساليب عيش صحية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلاً للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب، بل مكملاً له؛

٣٢ - مواصلة بحث إمكانية توفير ما يكفي من الموارد على نحو مستدام يمكن التنبؤ به عن طريق القنوات المحلية والثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك آليات التمويل التقليدية والطوعية المبتكرة؛

السيبل إلى الأمام: الالتزامات على الصعيد الدولي

٣٣ - ندعو لجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى النظر في وضع مدونة لتحديد الأغراض المتوخاة في مجال الأمراض غير المعدية بهدف تحسين تتبع المساعدة الإنمائية الرسمية دعماً للجهود الوطنية من أجل الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها؛

٣٤ - نكرر تأكيد التزامنا بتعزيز الاستثمارات الوطنية والدولية على نحو نشط وتدعيم القدرات الوطنية على إجراء البحث والتطوير بجودة عالية في جميع الجوانب المتصلة بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها بطريقة مستدامة فعالة من حيث التكلفة، مع ملاحظة أهمية مواصلة تقديم الحوافز لتشجيع الابتكار في مجال الصحة العامة، بسبل منها، حسب الاقتضاء، وضع نظام سليم متوازن لحقوق الملكية الفكرية، وهو ما يعد هاماً لأموال عدة منها استحداث أدوية جديدة، حسبما أقر به إعلان الدوحة المتعلق باتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة؛

٣٥ - نعيد تأكيد الحق في الاستفادة على الوجه الأكمل من الأحكام الواردة في اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وفي إعلان الدوحة المتعلق باتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة وفي قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣ المتعلق بتنفيذ الفقرة ٦ من إعلان الدوحة وفي التعديل المقترح للمادة ٣١ من الاتفاق، بعد إتمام الإجراءات الرسمية لقبوله، التي توفر المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، وبصفة خاصة الحق في تعزيز إمكانية حصول الجميع على الأدوية والتشجيع على تقديم المساعدة للبلدان النامية في هذا الصدد؛

٣٦ - نولي الاعتبار اللازم للتصدي للأمراض غير المعدية عند وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع مراعاة عواقبها الاجتماعية الاقتصادية ومحدداتها وصلتها بالفقر، على وجه الخصوص؛

٣٧ - نثيب بمنظمة الصحة العالمية أن تضع، قبل حلول نهاية عام ٢٠١٥، بالتشاور مع الدول الأعضاء وفي سياق آلية التنسيق العالمية الشاملة بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها ومع ضمان توفير الحماية الملائمة من المصالح الخاصة، نحثا يمكن استخدامه لتسجيل وتعميم مساهمات القطاع الخاص وكيانات الأعمال الخيرية والمجتمع المدني في بلوغ الأهداف الطوعية التسعة المتعلقة بالأمراض غير المعدية؛

من أجل تحقيق الغاية المنشودة: إجراءات المتابعة

٣٨ - نطلب إلى الأمين العام أن يقدم، بحلول أواخر عام ٢٠١٧، بالتعاون مع الدول الأعضاء ومنظمة الصحة العالمية وصناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة المعنية، تقريراً إلى الجمعية العامة لكي تنظر فيه الدول الأعضاء عن التقدم المحرز في تنفيذ هذه الوثيقة الختامية والإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، تحضيراً لاستعراض شامل يجري في عام ٢٠١٨ للتقدم المحرز في مجال الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها.

الجلسة العامة ١٠٠

١٠ تموز/يوليه ٢٠١٤